



Photo: Anne Paq

## محتويات التقرير

- 2..... مقدمة
- 3..... توطئة
- انتهاكات قوات الاحتلال في عرض
- 4..... بحر قطاع غزة
- 5..... تقليص مساحات العمل البحري
- 6... إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر
- اعتقال وتعذيب المدنيين الفلسطينيين
- 8..... في عرض البحر
- الاستيلاء على المراكب وتخريب
- 10..... معدات الصيد
- 10..... الخاتمة

# بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال  
الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال  
العام 2020

## مقدمة

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة به، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية. وقد تعرّض هذا القطاع إلى عمليات تدمير منظّمة، من خلال انتهاكات قوات الاحتلال المستمرة، فهذه القوات تلاحق الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتل والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمّر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري، وتحدد مساحات الصيد وتقلّصها، وتفرض حظراً كلياً أو جزئياً على إدخال أنواع مختلفة من المعدات والمواد اللازمة لاستمرار عملية الصيد بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثّق مركز الميزان استمرار وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال العام 2020، بواقع (309) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصّلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سعي قوات الاحتلال الإسرائيلية الحثيث من أجل تدمير قطاع الصيد في قطاع غزة. وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي: تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وإطلاق النار تجاه الصيادين أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتل والجرحى في صفوفهم، وملاحقة الصيادين ومراكبهم في عرض البحر، واعتقالهم، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتتراجع مكانة هذا القطاع بتراجع فرص العمل والأغذية التي يوفّرها، فضلاً عن تعطل إمكانية توسيعه ليلبي احتياجات المجتمع المترافقة مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات سلباً على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد لعام 2019، بقطاع غزة (5606) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً<sup>1</sup>. في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في العام 1997 كان (10,000) عاملاً.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقرير "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2020، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، التي أسهمت في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وتشكل عائقاً أساسياً أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية. ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، وازعماً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

1 . ورقة حقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية 2019  
<http://www.mezan.org/uploads/files/1573456516966.pdf>

## توطئة

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرهما الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح".

فلسطينياً، نُظِم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وُحددت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بنودها الحقوق الموكلة للدول كما نصت المواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقُلِّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأُتبع ذلك على مدار السنوات اللاحقة بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدَّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأُغلق البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى. ترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، وتهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملة حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يؤكد على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطال قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

## انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2020، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتنوعت تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، واعتقال وتعذيب الصيادين، ومصادرة وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

يوضح الجدول التالي إجمالي الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر قطاع غزة خلال العام 2020.

309	عدد حوادث الانتهاك
308	إطلاق نار
10	أعداد المعتقلين
12	أعداد الإصابات
4	أعداد المراكب المصادرة
12	أعداد حالات التخريب لأدوات الصيد

جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2020

توضح نتائج توثيق مركز الميزان خلال العام 2020، بالمقارنة مع العام 2019، أن عمليات استهداف الصيادين الفلسطينيين استمرت بنفس الوتيرة، يوضح الجدول التالي بالأرقام ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار جائحة فيروس كورونا وسط السكان في قطاع غزة، وما صاحبها من إتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات الوقاية والسلامة التي تضمنت حظر التجول ومنع المواطنين، بمن فيهم الصيادين، من التنقل وممارسة أعمالهم لفترات مختلفة من العام، وإغلاق البحر ومنع أنشطة الصيد، أدت إلى انخفاض أعداد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين. مع ذلك، فقد واصلت قوات الاحتلال استهداف الصيادين وارتكاب ذات الأنماط من الانتهاكات بحق الصيادين والنشاط البحري في قطاع غزة.

العام 2019	العام 2020	انتهاكات الاحتلال تجاه الصيادين
351	309	عدد حوادث انتهاكات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بحراً
347	308	عدد الحوادث التي تم فيها إطلاق نار
17	4	عدد الحوادث التي تعرّض خلالها الصيادون للاعتقال
35	10	عدد المعتقلين
3	1	عدد المعتقلين الأطفال
16	12	عدد الإصابات
14	6	عدد حوادث استيلاء على مراكب ومعدات الصيد
15	4	عدد القوارب المصادرة
11	12	عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد

يقدم الجدول مقارنة بالأرقام بين انتهاكات قوات الاحتلال خلال العامين 2019 و2020

## تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال خلال العام 2020، إلى الاستمرار في تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، مستخدمة ذلك كعقوبة جماعية ضد السكان المدنيين وفي إطار فرضها لشروطها السياسية، دون الالتفات إلى ذلك في مخالفة للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية .

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة العمل فيها أمام الصياد الفلسطينيين في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(9 إلى 15) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك .

تجدد الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، أو اتفاقية أوسلو. لذا فقد رصدت التغييرات في مساحات الصيد دون أن يجري احتسابها ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات.

## يتتبع الجدول التالي التغيرات التي طالت مساحة الصيد أمام الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2020.

2020/02/05	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) إلى (10) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/14	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) ميل بحري إلى (15) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/15	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) ميل بحري إلى (10) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/19	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) ميل بحري إلى (15) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/24	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) ميل بحري إلى (6) ميل بحري، في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/24	إغلاق بحر قطاع غزة بشكل كامل أمام الصيادين، بدءاً من الساعة 6:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/02/25، حتى إشعار آخر
2020/02/26	أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 23:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2020/2/26، الارتباط المدني الفلسطيني بإعادة السماح للصيادين الفلسطينيين بدخول بحر قطاع غزة بعمق ستة أميال بحرية لجميع المحافظات.
2020/02/27	أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 4:00 من فجر يوم الخميس الموافق 2020/2/27، الارتباط المدني الفلسطيني بالسماح للصيادين الفلسطينيين بدخول المنطقة الواقعة إلى الجنوب من ميناء غزة وحتى محافظة رفح بعمق (15) ميلاً بحرياً، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه شمال الميناء وحتى محافظة شمال غزة (6) ميل بحري.
2020/8/12	تقليص مساحة الصيد من 15 ميلاً بحرياً، إلى 8 أميال بحرية. وذلك في المنطقة الواقعة جنوبي وادي غزة وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال وادي غزة وحتى بيت لاهيا.

## إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

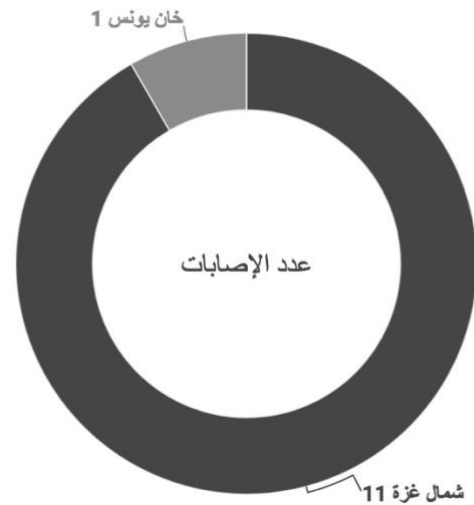
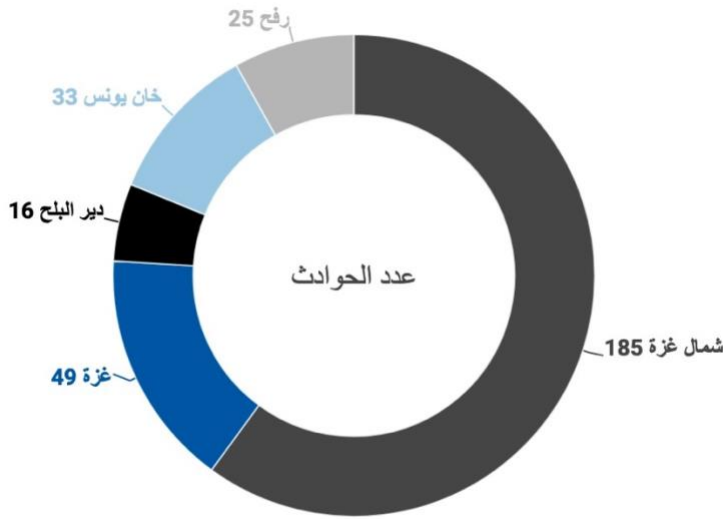
واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2020، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم.

وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن هذه الممارسات تشكل نمطاً منظماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تنتهجها قوات الاحتلال تستهدف تعطيل أعمال الصيد، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً. وقد سُجِّل خلال العام 2020، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (308) عملية إطلاق نار، وهو الأمر الذي أدى إلى إصابة (12) مواطناً بجروح مختلفة.

في السياق ذاته، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإبعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، بالتالي فإن آثار الانتهاك تتسحب على الأسرة بأكملها.

### جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال العام 2020

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	185	11
غزة	49	0
دير البلح	16	0
خان يونس	33	1
رفح	25	0
المجموع	308	12



وحول ما يعرض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج يضع حياتهم تحت دائرة الخطر، أفاد الصياد ماجد فضل حسن بكر (60 عاماً)، من سكان مدينة غزة ويعمل صياداً للأسماك بالآتي.

عند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2020/5/8، أبحرت أنا وأولادي الثلاثة: عمران 36 عام، وفادي 35 عام، وصدام 30 عام، بواسطة مركب صيد من نوع حسكة ماتور، انطلاقاً من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، واتجهنا نحو منطقة السودانية شمال غرب مدينة غزة، وأوقفنا المركب على بعد 4 أميال بحرية من الشاطئ وشرعنا بالصيد. أثناء ذلك شاهدت مراكب لصيادين آخرين في المكان، وكان من بينها مركب يملكه أخي سهيل 55 عاماً، حيث كان يعمل عليه أولاده الأربعة وهم وفدي 30 عام، خالد 26 عام، محمد 25 عام، خميس 21 عام، وكذلك مركب آخر لسائد بكر وكان على متنه كل من محمد 29 عام، وأحمد 25 عام، ومحمود 22 عام، ومصطفى 16 عام. وعند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه، شاهدت زورق حربي إسرائيلي كبير "طراد" يتقدم نحونا بسرعة فائقة غرباً من عرض البحر، فحاولنا أن نبتعد عن طريقه ونرجع باتجاه الشاطئ، لكنه لاحقنا ولاحق مراكب الصيادين الآخرين. في ذلك الوقت توقف مركب أولاد أخي سهيل عن الحركة، وعرفت لاحقاً أنه تعطل، وبدأ الطراد بضخ المياه العادمة نحو الصيادين على متنه. خشيت في ذلك الوقت من أن ينقلب المركب أو أن يغرق الصيادين الذين على متنه، وبمجرد أن توقف الطراد عن ضخ المياه، تحركت مجموعة من المراكب نحو المركب المتعطل حتى نساعد الصيادين ونبعده عن الزورق الإسرائيلية، من بين هذه المراكب مركبي ومركب سائد بكر، وعندما وصلنا لهم قمنا بربط المركب بواسطة حبل، ثم قمنا بجره لبضعة أمتار، وذلك قبل أن يلاحقنا الطراد من جديد، حيث ضخ الجنود الإسرائيليون المياه العادمة نحونا، وأطلقوا الأعيرة النارية والمطاطية تجاهنا وتجاه جسم المركب، فجأة شعرت بشيء يرتطم في رأسي وسقطت على سطح المركب وصارت الدماء تسيل من رأسي وما هي إلا لحظات حتى فقدت الوعي تماماً. عندما استعدت الوعي بعد نحو ساعة ونصف وجدت نفسي أرقد على سرير في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وعلمت من أولادي بأنهم أحضروني للمستشفى بواسطة إسعاف فور وصولهم للميناء، وعلمت بأني أصبت برصاصة معدنية مغلقة بالمطاط.

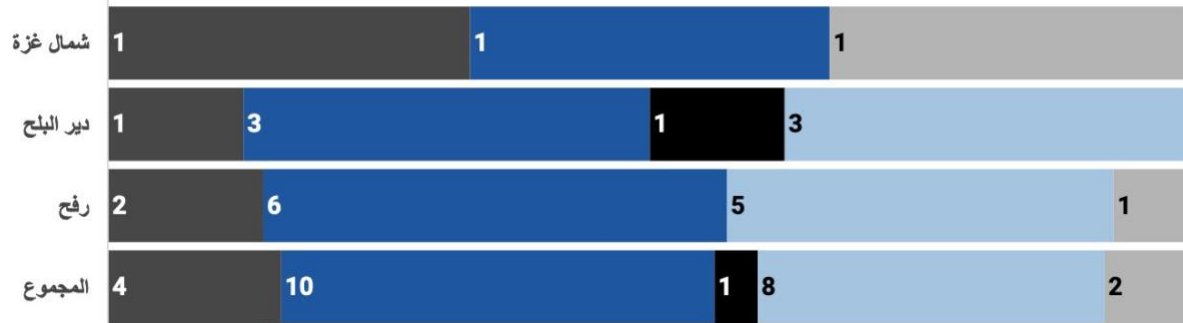
## اعتقال وتعذيب المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال العام 2020، وذلك عبر محاصرة مراكبهم واعتقالهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة، ما مثل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصي.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب الفلسطينية واعتراض طريقها ومحاصرتها، ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي الصيادين المتواجدين على متنها أثناء قيامهم بأعمال الصيد. وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم، ما يزيد أمر اعتقال الصيادين سوءاً. تكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن استمرار أحداث اعتقال الصيادين بشكل منظم يعبر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال، تهدف إلى تقييد حرية الصيادين الفلسطينيين وإذلالهم، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

جدول يوضح أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب محافظة الاعتقال خلال العام 2020.

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين من الصيادين	الأطفال منهم	معتقلين تم الإفراج عنهم	معتقلين لم يتم الإفراج عنهم
شمال غزة	1	1	0	0	1
دير البلح	1	3	1	3	0
رفح	2	6	0	5	1
المجموع	4	10	1	8	2



أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب محافظة الاعتقال

- معتقلين لم يتم الإفراج عنهم
- معتقلين تم الإفراج عنهم
- الأطفال منهم
- أعداد المعتقلين من الصيادين
- أعداد الحوادث



وحول اعتقال الصيادين من عرض البحر، أفاد الصياد رمضان علي محمود صلاح (44 عاماً)، من سكان مدينة غزة ويعمل صياداً للأسماك بالآتي:

عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2020|2|3، أبحرت أنا وماجد محمود مقدار (48 عاماً) وابن أخي الصياد الطفل علي وائل صلاح (15 عاماً) انطلاقاً من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، باتجاه الجنوب مقابل شاطئ خان يونس جنوب قطاع غزة. بعد ذلك أوقفنا المركب على بعد حوالي 10 أميال من شاطئ البحر وشرعنا بالصيد. وبعد أن أنهينا عملنا، انطلقنا نحو ميناء غزة وعند حوالي الساعة 3:30 من مساء اليوم نفسه، بينما كنا على بعد حوالي 7 أميال من ميناء غزة، وبالتحديد مقابل شاطئ منطقة دير البلح بمحافظة الوسطى، شاهدت ثلاثة زوارق حربية إسرائيلية (طراد كبير وزورقان مطاطيان)، كانت تتقدم نحونا من جهتي الغرب والشمال، وحاصرت مركبنا، وبدأ الجنود الموجودون على متنها بإطلاق الأعيرة المطاطية نحونا من مسافة نحو 6 أمتار تقريباً، في ذلك الوقت أصيبت بعيار مطاطي في الركبة اليسرى، وصرخ ماجد أنه أصيب، وشاهدت علي يصرخ ويحاول الاحتماء بالمحرك، كانت لحظة مرعبة بكل معنى الكلمة. توقف إطلاق النار، وأمرنا أحد الجنود الإسرائيليين أن نخلع ملابسنا، وأن نقفز في الماء، وأسلحتهم كانت موجهة نحونا، فامتثلنا أنا وماجد وقفزنا في الماء وسبحنا باتجاه الزورق الإسرائيلي، فيما بقي علي على متن مركبنا حيث كان في حالة صدمة. اقترب الزورق الثاني وقام الجنود على متنه باعتقال علي ونقله إلى زورقهم، فيما ربطوا مركبنا بالزورق وقاموا بسحبه. في ذلك الوقت عصّب الجنود عيني وقيدوني بأشرطة من البلاستيك، ثم تحرك الزورق لمدة عشرة دقائق في عرض البحر، ثم توقف. كنت أشعر ببرد شديد وكنت عار تماماً إلا من الملابس الداخلية، ثم أزال أحد الجنود العصابة عن عيني وفك قيدي، فشاهدت أننا إلى جانب زورق كبير "طراد"، وأمرنا، أنا وماجد، أن نصعد إلى الطراد. ثم أعطانا أحد الجنود ملابس "سروال وكنز" بلون أزرق وأحمر، فارتديناها ثم أعادوا تقييدنا وتعصيب أعيننا، وانطلق بنا الطراد في عرض البحر لنحو ساعة وربع تقريباً. توقف الزورق وأزال أحد الجنود العصابة وأمرنا أن نسير على رصيف ميناء أسدود، وأنا أعرف الميناء لأنني تعرضت للاعتقال مرتين اثنتين أثناء عملي بالصيد، ثم نقلونا إلى مكان داخل الميناء وأعادوا تعصيب أعيننا، وتركونا جالسين على الأرض لساعات طويلة، دون أن يحضروا لنا أي طعام أو شراب. قدم طبيب إلى داخل الغرفة وقام بإجراء فحص سريع لنا، فأخبره ماجد أنه مصاب بعيارين مطاطيين في الخاصرة اليمنى وآخر في الظهر وأن الإصابتين متورمتين، غير أنه لم يهتم ولم يعط بالآل. مساء اليوم نفسه، قدم عدد من الجنود إلينا وأزالوا العصابة عن عيني وقاموا بتكيلي بقيود معدنية، في اليدين والقدمين، وأمروني أن أتحرك معهم، أنا وماجد وعلي، حيث أوصلونا إلى باص الذي نقلنا بدوره إلى حاجز بيت حانون "إيرز" شمال قطاع غزة. وما إن وصلنا حتى جرى إدخالنا إلى مبنى الحاجز من الجهة الإسرائيلية. اقترب اثنان من الجنود وقاموا بتفتيشي تفتيشاً دقيقاً ثم قاموا باقتيادي إلى إحدى الغرف، حيث أخضعت للتحقيق حول طبيعة عملي كصياد وبيانات أفراد الأسرة، وتكرر الأمر مع ماجد وعلي. عند حوالي الساعة 23:30 من مساء اليوم نفسه قام الجنود بفك قيودنا وسمحوا لنا بالمرور إلى الجهة الفلسطينية من الحاجز. وصادروا المركب والمعدات والأجهزة والشباك المتواجدة على متنه. ونحن فقدنا مصدر رزقنا الوحيد.

## الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2020، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. فقد استمرت عمليات الاستيلاء على مراكب الصيادين الفلسطينيين وتخريب معدات الصيد بشكل منظم.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها ومصادرتها من أصحابها. وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم. كذلك تعتمد تلك الزوارق إلى تخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجداف.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً؛ لارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادون الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطيلهم قسراً عن العمل وإفقارهم.

وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (6) حوادث، أسفرت عن الاستيلاء على (4) مراكب فلسطينياً.

وفي هذا السياق أفاد الصياد ياسر زكي محمد اللحام (35 عاماً)، فلسطيني من سكان منطقة المواصي في محافظة خانينوس للمركز بالآتي:

عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/2/4، أبحرت أنا وشقيقي إبراهيم، 26 عاماً، وزوج شقيقتي سليم حسن اللحام، 38 عاماً، إلى بحر خانينوس للصيد، وقمنا بتجهيز المعدات والشباك على المركب من نوع حسكة ماتور، ثم أبحرنا حتى وصلنا إلى عمق 6 أميال بحرية تقريباً جنوب غرب خان يونس، وكان في محيطنا عدد من مراكب الصيادين وتقدر بنحو 40 مركباً، وشرعت أنا ومن معي بإلقاء الشباك (ملطش) لاصطياد أسماك العصافير التي تتوفر في هذا الموسم من كل عام. وعند حوالي الساعة 9:30 من صباح اليوم نفسه، وبعد أن قمنا بجمع الشباك إلى المركب للمرة الثانية وتمكننا من اصطياد حوالي 60 كيلو من أسماك العصافير، فوجئت باقتراب زورقين حربيين يتبعان لقوات الاحتلال الإسرائيلي أحدهما (المعروف لدينا باسم الديبور) التف حولنا ووقف على بعد حوالي 15 متر مقابلنا من الجهة الشرقية، والآخر وهو أكبر حجماً (والمعروف باسم الطراد) وقف على بعد حوالي 15 متراً من الناحية الغربية، أمرنا أحد الجنود عبر مكبرات الصوت أن نتوقف وألا نتحرك، حيث كان يتحدث باللغة العربية، وبعد لحظات قام الزورق الكبير الذي كان يقف من الناحية الغربية بضخ المياه بقوة تجاه مركبنا، كنت أمسك بمحرك القارب بينما كان شقيقي إبراهيم وزوج أختي سليم، يمسان بالمركب ويحاولان الحفاظ على توازنه لكي لا يغرق، استمر الزورق بضخ ودفق المياه تجاهنا لحوالي 25 دقيقة، شعرت خلالها بأن يدي اليسرى قد أصيبت وكنت أشعر بألم بها من قوة دفع المياه، ولم أترك المحرك لكي أحافظ على توازن المركب، وكنت أشاهد تساقط معدتنا والشباك من على متن المركب في البحر من بينها الشباك وجالونات البنزين ذات سعة 60 لتر، وغمرت المياه المركب وأوشك على الغرق، وسمعت أحد الجنود يهددنا: "سأجعل منكم عبيراً لكل الصيادين"، ثم ابتعد الزورقان عنا وشاهدتهما يهاجمان قارب صيد آخر ... حيث التف الزورقان حوله وهاجموه وشرعوا بضخ المياه نحوه لمدة

5 دقائق تقريباً، ما أدى إلى انقلاب المركب وكان على متنه أربعة صيادين سقطوا في البحر أيضاً، وعلى الفور اقتربت مراكب الصيادين الآخرين لمساعدتهم وتمكنوا من انقاذهم، وحضر إلى مركبنا عدد من الصيادين أيضاً وقاموا بمساعدتنا في إفراغ القارب من المياه وسحبوا مركبي إلى ميناء خان يونس وذلك بسبب تعطل المحرك، وعند وصولنا إلى الشاطئ جرى نقلي إلى مستشفى ناصر الطبي، وبعد إجراء الفحوصات الطبية تبين بأنني أصبت بكسر في إصبع يدي اليسرى وشرخ في إصبع آخر، وكدمة وتمزق في عضلة الظهر، وخضعت للعلاج لمدة أربع ساعات وقام الأطباء بمعالجتي وتجبير يدي وغادرت المستشفى عند حوالي الساعة 4:00 من مساء اليوم نفسه. وعند عودتي تفقدت مركبي وما لحق به من أضرار، حيث فقدت غطاء القارب (السنينة) وتعطل المحرك، كما فقدت شباك بأكملها وعددها 6 قطع ملاطش، و2 قطع شبك سردون، بالإضافة إلى 60 لتر من البنزين، و60 كيلو من الأسماك التي اصطدتها، وتقدر قيمة ما فقدته بحوالي \$3500 تقريباً.

## الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي أقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

#### فلسطين - قطاع غزة

##### مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -  
ص.ب: 5270  
تليفاكس: +970-(0)8-2820442 / 7

##### مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول،  
ص.ب: 2714  
تليفاكس: +970-(0)8-2484555 / 4

##### مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول  
تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

[info@mezan.org](mailto:info@mezan.org)

[mezan@palnet.com](mailto:mezan@palnet.com)

الصفحة الإلكترونية:

[www.mezan.org](http://www.mezan.org)



مركز الميزان لحقوق الإنسان